

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نفطي مالي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية
رقم:

تقرير ترخيص لنيل شهادة الليسانس

تحت عنوان:

دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر
خلال
الفترة 2022-2010

إشراف الأستاذ(ة):

- بن دقفل كمال

من إعداد الطلبة:

- شموري دنيا

- مریش نور الھدی

السنة الجامعية: 2024-2023

The image displays a massive, intricate piece of Islamic calligraphy. The central text is a combination of the names "Allah" and "Muhammad", written in a fluid, expressive cursive style. The letters are bold and black, set against a white background. Above the main text, there is a decorative element consisting of several vertical lines with upward-pointing arrows, resembling a stylized minaret or a flame. Below the main text, there is a smaller, more formal section of calligraphy. At the very bottom center, the year "1438" is written in a smaller, rectangular frame. The entire composition is enclosed within a decorative border that features a repeating pattern of small circles and stylized floral motifs.

شکر و عرفان

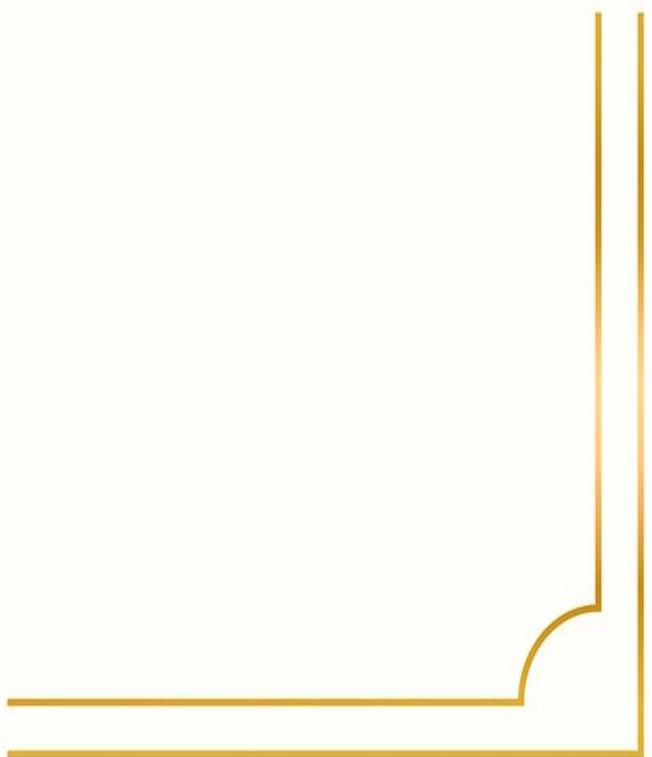
أولاً وقبل كل شيء، الحمد لله وحفي الذي أماننا على إيمان هذه
المذكرة، والصلة والسلام على نبيه المصطفى.

نوجه بالشكر وحالياً العرفان لاستاذنا الفاضل

د . بن حفظة حمال

الذي تكره علينا وقوله لا إشرافه على مذكرةنا، فكان دعوه المشرفة،
نشكر كل من مد لنا يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد.

القراء



فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

شكر و عرمان

أحمداء

فهرس المحتويات فهرس المحتويات

1 مقدمة مقدمة

أ الإشكالية الإشكالية

ب الأسئلة الفرعية الأسئلة الفرعية

ب فرضيات الدراسة فرضيات الدراسة

ب أهداف الدراسة أهداف الدراسة

ج أسباب اختيار الموضوع أسباب اختيار الموضوع

ج حدود الدراسة حدود الدراسة

ج منهجية الدراسة وأدواتها منهجية الدراسة وأدواتها

د صعوبات الدراسة صعوبات الدراسة

5 الفصل الأول الفصل الأول

5 الاطار النظري للدراسة الاطار النظري للدراسة

6 المبحث الأول : خلفيات نظرية حول السياسة النقدية المبحث الأول : خلفيات نظرية حول السياسة النقدية

6 المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

7 المطلب الثاني: اتجاهات السياسة النقدية المطلب الثاني: اتجاهات السياسة النقدية

8 المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

9 المطلب الرابع: التنسيق بين أدوات السياسة النقدية المطلب الرابع: التنسيق بين أدوات السياسة النقدية

10	المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم
10	المطلب الأول: تعريف التضخم
11	المطلب الثاني: أنواع التضخم
11	أولاً: التضخم حسب المصدر:
13	المطلب الثالث: أسباب التضخم
14	المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للتضخم
	الفصل التطبيقي
16	المبحث الأول: حساب معدلات التضخم ومسارها التاريخي
16	المطلب الأول: حساب معدلات التضخم
18	المطلب الثاني: تاريخ التضخم في الجزائر(2010-2022)
19	المطلب الثالث: نوع التضخم السائد في الجزائر(2010-2022)
20	المبحث الثاني: أثر تطبيق أدوات السياسة النقدية على معدلات التضخم(2010-2022)
20	المطلب الأول: أثر معدلات الاحتياطي الإجباري على التضخم
20	المطلب الثاني: أثر سعر إعادة الخصم على التضخم
21	المطلب الثالث: أثر عمليات السوق المفتوحة على التضخم
21	المطلب الرابع: أثر أسعار الفائدة على التضخم
24	خاتمة
25	قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

المقدمة

تُعدّ السياسة النقدية من أهم أدوات التدخل الاقتصادي التي تعتمد其 السلطات النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وبخاصة في مواجهة تقلبات الأسعار ومعدلات التضخم. فالاستقرار السعري يُعد أحد أبرز الأهداف التقليدية للسياسة النقدية، بالنظر إلى ما يمثله التضخم من تهديد للقدرة الشرائية، وتأكل المدخرات، واضطراب الأسواق. وتزداد أهمية هذه السياسة في الدول النامية، ومنها الجزائر، لما تعانيه من هشاشة اقتصادية ناتجة عن الاعتماد الكبير على الموارد الأولية، خاصة النفط، مما يجعل اقتصادها عرضة للصدمات الخارجية.

تبُرَز أهمية هذه الدراسة في تحليل وتقدير مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق هدف استهداف التضخم خلال الفترة 2010-2022. إذ تُعد هذه الفترة غنية بالأحداث الاقتصادية الكبرى مثل انهيار أسعار النفط، وتداعيات جائحة كوفيد-19، والأزمة الروسية الأوكرانية، وكلها عوامل ساهمت في اختلالات نقدية ومالية أثرت على الأسعار. ومن خلال الدراسة، سيتم تسليط الضوء على مدى قدرة بنك الجزائر على التحكم في معدلات التضخم عبر أدوات السياسة النقدية المتاحة له، مما يساهم في توجيه السياسات الاقتصادية المستقبلية.

الإشكالية

رغم اعتماد الجزائر على مجموعة من الأدوات النقدية التقليدية، إلا أن معدلات التضخم عرفت تذبذباً ملحوظاً خلال الفترة المدروسة. وبالتالي، تطرح الدراسة الإشكالية التالية: "إلى أي مدى ساهمت أدوات السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2022؟"

الأسئلة الفرعية

1. ما هي الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية التي اعتمدتها بنك الجزائر خلال هذه الفترة؟
2. كيف تطورت معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2022؟
3. ما مدى فعالية كل أداة من أدوات السياسة النقدية (الاحتياطي الإجباري، سعر الخصم، السوق المفتوحة، أسعار الفائدة) في ضبط التضخم؟
4. ما هي التحديات التي واجهت السياسة النقدية في تحقيق استهدف فعال للتضخم؟

فرضيات الدراسة

- تُسهم السياسة النقدية في الجزائر في التأثير على معدلات التضخم، لكن بفعالية محدودة نظراً لهيمنة التضخم المستورد.
- تختلف درجة تأثير كل أداة نقدية بحسب طبيعة الظرف الاقتصادي السائد (أزمة نفط، جائحة، تقلبات أسعار).
- ضعف انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي يُعد أحد أسباب استمرار مستويات تضخم مرتفعة في بعض الفترات.

أهداف الدراسة

- تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2022.
- دراسة أدوات السياسة النقدية التي استخدمها بنك الجزائر في تلك الفترة.
- تقييم مدى فعالية هذه الأدوات في استهدف وضبط معدلات التضخم.
- تقديم توصيات لتحسين فعالية السياسة النقدية في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع

- أهمية موضوع التضخم والسياسة النقدية في استقرار الاقتصاد الكلي.
- تعدد الصدمات الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، مما يوفر بيئة خصبة للتحليل.
- الرغبة في الإسهام العلمي في تحليل السياسات النقدية في السياق الجزائري.
- قلة الدراسات التطبيقية الحديثة التي تغطي الفترة الكاملة بين 2010 و2022.

حدود الدراسة

- **الحدود الزمنية** : من 2010 إلى 2022، وهي فترة شهدت تحولات اقتصادية عميقة محلياً ودولياً.
- **الحدود المكانية** : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مع التركيز على بيانات وإجراءات بنك الجزائر.
- **الحدود الموضوعية** : تحليل العلاقة بين أدوات السياسة النقدية ومعدلات التضخم، دون التطرق إلى السياسات المالية أو العوامل الهيكيلية الأخرى إلا بقدر ارتباطها بالموضوع.

منهجية الدراسة وأدواتها

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مفاهيم التضخم والسياسة النقدية وأدواتها، بالإضافة إلى المنهج الكمي من خلال تحليل البيانات الإحصائية الرسمية الصادرة عن بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء وصندوق النقد الدولي. كما تم استخدام أسلوب المقارنة الزمنية لقياس التغير في معدلات التضخم وأثر أدوات السياسة النقدية عليها خلال السنوات المختلفة.

صعوبات الدراسة

- ندرة البيانات المفصلة المتعلقة ببعض أدوات السياسة النقدية في الجزائر.
- تأخر نشر بعض التقارير الرسمية، مما حدّ من إمكانية تغطية بعض المؤشرات بدقة عالية.
- تداخل العوامل المؤثرة على التضخم، الأمر الذي يجعل من الصعب عزل أثر السياسة النقدية عن بقية العوامل.

الفصل الأول

الاطار النظري

للدراسة

المبحث الأول : خلفيات نظرية حول السياسة النقدية

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أداة رئيسية في يد البنك المركزي أو السلطات النقدية الأخرى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في حجم عرض النقود وأسعار الفائدة. وهي تشمل مجموعة من الإجراءات والآليات التي تهدف إلى التأثير في الاقتصاد الكلي عبر التحكم في السيولة النقدية وتوجيهها بما يخدم الأهداف الاقتصادية الكبرى مثل الاستقرار النقدي والتشغيل الكامل، بالإضافة إلى التوازن في مستويات التضخم.

إيمانويل كانت في تفسيره للسياسة النقدية، يراها كأداة رقابية تهدف إلى ضبط حركة النقد، محورية في تحقيق الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية¹. هذا الفهم يعكس الاهتمام المتزايد بترشيد توزيع المال لضمان الاستخدام الأمثل، وهو ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الكفاءة الاقتصادية. وفي هذا السياق، يرى براثر أن السياسة النقدية تركز على تنظيم العرض النقدي، وذلك من خلال أدوات حاسمة مثل تحديد حجم الائتمان المصرفي وتنظيم حركة العملات، وهي تقنيات تدار بعناية من قبل البنك المركزي أو الخزينة.²

بجانب هذا الفهم، يضاف تعريف أكثر شمولاً للسياسة النقدية على أنها مجموعة من القواعد والإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية للتحكم في حجم النقود المعروضة في الاقتصاد. من هذا المنطلق، يبرز دور السياسة النقدية كآلية فاعلة للربط بين العرض النقدي والنشاط

¹ Immanuel Kant, Critique of Practical Reason Cambridge: Cambridge University Press, 1997, .45

² John Brather, Monetary Policy and Central Banking New York: Palgrave Macmillan, 2005, 78

الاقتصادي، ما يعزز من فعالية تحقيق أهداف معينة مثل تحفيز النمو الاقتصادي أو مكافحة التضخم.³

المطلب الثاني: اتجاهات السياسة النقدية

مررت السياسة النقدية بتطورات كبيرة نتيجة للأحداث الاقتصادية الكبرى التي شهدتها العالم. بداية من فترات ما قبل الأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929، حيث كانت السياسة النقدية في هذه الفترة مقتصرة على كون النقود مجرد وسيلة لتبادل السلع والخدمات دون التدخل الفاعل في تنظيم النشاط الاقتصادي. كانت هذه المرحلة تمثل فكراً تقليدياً يؤمن بأن دور النقود يجب أن يظل محايضاً، وأن أسعار الفائدة أو حجم النقود المتداولة لا يؤثر بشكل جوهري على الدورة الاقتصادية.⁴

بعد أزمة الكساد الكبير في عام 1929، ظهرت أفكار جون مينارد كينز، الذي قدم تحليلات جديدة للأزمات الاقتصادية وأكّد على أهمية السياسة المالية باعتبارها الأداة الأهم لتوجيه الاقتصاد نحو الاستقرار. كان تركيز كينز على تعزيز الطلب الكلي من خلال الإنفاق الحكومي في أوقات الركود، وهو ما أسّهم في بروز دور السياسة المالية كعنصر أساسى في إدارة الاقتصاد.⁵

ثم جاء الصراع بين المدرسة النقدية والمدرسة الكينزية في منتصف القرن العشرين، حيث أشار ميلتون فريدمان إلى أن التحكم في عرض النقود هو الحل الأكثر فاعلية للتحكم في التضخم

³ عبد الرزاق بن عمّرة، السياسة النقدية من خلال الانتقال والتأثير، الجزائر: دار AlphaD، 2020، 182.

⁴ وليد بشيفي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الإمارات: دار الكتاب الجامعي، 2017، 39.

⁵ John Maynard Keynes, *The General Theory of Employment, Interest, and Money* London: Palgrave Macmillan, 1936, 102

والنمو الاقتصادي. من خلال هذا التوجه، أعيد التأكيد على دور البنك المركزي في ضبط مستويات السيولة وأسعار الفائدة.⁶

أما في الفترة التي تلت عام 1982، فبدأت الحكومات في تبني نهج تكاملي يجمع بين أدوات السياسة النقدية والمالية، سعياً لتحقيق استقرار اقتصادي طويل الأجل. كان هذا التكامل ضرورياً بعد فترات من التضخم المرتفع وعدم الاستقرار، خاصة في السبعينيات، حيث سعت الحكومات إلى إيجاد توازن بين استراتيجيات التحكم في العرض النقدي وبين السياسات المالية التي تستهدف تحفيز الاقتصاد.⁷

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

تستخدم السلطات النقدية مجموعة متنوعة من الأدوات لتنفيذ السياسة النقدية، وهذه الأدوات تتتنوع بين أدوات كمية وأخرى كيفية، ويعتمد اختيار الأداة المناسبة على الظروف الاقتصادية والهدف الذي يسعى البنك المركزي لتحقيقه.

1. الأدوات الكمية (غير المباشرة):

• **عمليات السوق المفتوحة:** تعتبر من أبرز الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على السيولة في السوق. من خلال شراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية، يمكن للبنك المركزي زيادة أو تقليل السيولة المتوفرة في النظام المصرفي، مما يؤثر على أسعار الفائدة وكمية الائتمان المتاح للبنوك.⁸

⁶ Milton Friedman, A Monetary History of the United States Princeton: Princeton University Press, 1963, 45

⁷ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصadiات النقود والبنوك القاهرة: الدار الجامعية، 2007، 272.

⁸ ابن قدور علي، السياسة النقدية والتعاون الاقتصادي عمان: دار الأول، 2010، 36.

- **نسبة الاحتياطي القانوني**: تحدد هذه النسبة الحد الأدنى من الأموال التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها كاحتياطيات لدى البنك المركزي. هذه الأداة تؤثر في قدرة البنوك على إصدار قروض جديدة، مما يساهم في التحكم في عرض النقود.⁹
- **سعر إعادة الخصم**: هو السعر الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية عند إقراضها النقود. يعد تعديل هذا السعر وسيلة للتحكم في تكلفة الائتمان في النظام المالي وبالتالي التأثير في حجم النقود المتداولة.¹⁰

2. الأدوات الكيفية:

- **الإقناع الأدبي**: وهي أداة غير رسمية يستخدمها البنك المركزي للتوجيه غير المباشر للبنوك التجارية بشأن سلوكيات الإقراض، مثل الحد من الإقراض في قطاعات معينة أو تحفيزها على توجيه الائتمان نحو قطاعات أخرى، مثل الأنشطة الإنتاجية.¹¹
- **تأثير القروض**: تشير هذه الأداة إلى تحديد نطاقات معينة للإقراض أو توجيه الائتمان نحو مجالات محددة من الاقتصاد، مثل الاستثمار في البنية التحتية أو المشاريع التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة.¹²

المطلب الرابع: التنسيق بين أدوات السياسة النقدية

يُعد التنسيق بين الأدوات الكمية والكيفية من العوامل الأساسية لتحقيق فعالية السياسة النقدية. فمن خلال الجمع بين الأدوات بشكل منسجم، يستطيع البنك المركزي تجنب النتائج غير المرغوب فيها التي قد تحدث عند استخدام أداة واحدة فقط. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي

⁹ حسين بن هاني، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي الرياض: دار العلوم، 2015، 153.

¹⁰ اسماعيل محمد هاشم، السياسات النقدية الحديثة القاهرة: دار النهضة، 2009، 88.

¹¹ زكريا الدوري، البنوك المركزية والسياسات النقدية الأردن: دار اليازوري، 2006، 185.

¹² زكريا الدوري، البنوك المركزية والسياسات النقدية الأردن: دار اليازوري، 2006، 185.

رفع سعر الفائدة (أداة كمية) إلى انكماش في سوق الائتمان، وبالتالي يحتاج البنك المركزي إلى استخدام أدوات كيفية مثل الإقناع الأدبي لتوجيه البنوك إلى تقليل تأثير رفع الفائدة على الإقراض.¹³

كذلك، يتطلب التسويق بين السياسة النقدية والسياسة المالية ضمان عدم تعارض الأهداف بينهما. على سبيل المثال، إذا قامت الحكومة بزيادة الإنفاق العام بشكل كبير في ظل سياسة نقدية مشددة تهدف إلى كبح التضخم، قد يؤدي ذلك إلى ضعف فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار. لذلك، من الضروري أن يتم التسويق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لضمان توافق الأهداف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي المطلوب.¹⁴

المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم

المطلب الأول: تعريف التضخم

يُعد التضخم إحدى الظواهر الاقتصادية الأكثر انتشاراً وتأثيراً، وهو موضع اهتمام دائم لدى الباحثين والاقتصاديين نظراً لارتباطه المباشر بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ويُشير مصطلح "التضخم" إلى حالة من الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، وهو ما يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للنقود وانخفاض قيمتها الحقيقة. ومن الجدير بالذكر أن

¹³ مصطفى جاب الله، السياسة الاقتصادية الكلية، عمان، الإبتكار للنشر ، 2018 ، 147.

¹⁴ أحمد رمزي عبد العال، العلاقة بين التضخم وفعالية السياسة النقدية، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2010 ، 104.

هذا المصطلح يُعد حديث النشأة نسبياً، إذ لم يظهر بوضوح في الأدبيات الاقتصادية إلا في القرن التاسع عشر.¹⁵

وقد قدم العديد من الاقتصاديين تعريفات مختلفة للتضخم، أبرزها تعريف الاقتصادي الكلاسيكي "آرثر بيجو"، الذي اعتبر أن التضخم يحدث عندما تتجاوز الزيادات في الدخل النقدي مقدار الزيادات في كمية الإنتاج المحققة من خلال عناصر الإنتاج المختلفة¹⁶. وفي سياق مختلف، رأى الاقتصادي "جون مينارد كينز" أن التضخم يتمثل في الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار نتيجة لوجود خلل في التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي.¹⁷

المطلب الثاني: أنواع التضخم

تتعدد أنواع التضخم وتتنوع تبعاً للأسس والمعايير المستخدمة في تصنيفه، ومن أبرز هذه المعايير: المصدر، ونمط التدخل الحكومي، وشدة التضخم.

أولاً: التضخم حسب المصدر:

◦ **تضخم الطلب (Demand-Pull Inflation):** يحدث نتيجة زيادة الطلب الكلي (الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي) على السلع والخدمات، بما يفوق القدرة الإنتاجية الفعلية للاقتصاد، وهو ما يدفع الأسعار نحو الارتفاع.¹⁸

¹⁵ Arthur C. Pigou, *The Economics of Welfare*, London: Macmillan, 1920, 45.

¹⁶ Arthur C. Pigou, *The Economics of Welfare*, London: Macmillan, 1920, 45.

¹⁷ John Maynard Keynes, *The General Theory of Employment, Interest and Money*, London: Palgrave Macmillan, 1936, 78.

¹⁸ غازى حسين عناية، التضخم المالي، بيروت: دار الجيل، 1992، 60.

◦ **تضخم التكاليف (Cost-Push Inflation):** ينتج عن زيادة تكاليف الإنتاج مثل ارتفاع أجور العمال أو أسعار المواد الخام، مما يؤدي إلى انتقال الأعباء إلى المستهلكين في شكل ارتفاعات سعرية.¹⁹

◦ **ثانياً: التضخم حسب التدخل الحكومي:**

◦ **التضخم المكبوت (Suppressed Inflation):** وهو نوع من التضخم يتم فيه اللجوء إلى تدخلات حكومية مباشرة، مثل تثبيت الأسعار أو تحديد هامش الربح، بغية الحد من مفعول التضخم وتأجيل ظهوره.²⁰

◦ **التضخم المفتوح (Open Inflation):** يعكس واقع السوق دون تدخلات تنظيمية فاعلة، ويظهر من خلال ارتفاع حرّ في الأسعار نتيجة قوى العرض والطلب.²¹

◦ **ثالثاً: التضخم حسب الشدة:**

◦ **التضخم الزاحف (Creeping Inflation):** يتميز بارتفاع تدريجي للأسعار بمعدل سنوي منخفض (عادة بين 2% و5%)، ويعتبر مقبولاً نسبياً ويمكن التحكم فيه.²²

◦ **التضخم الجامح (Hyperinflation):** حالة متطرفة من التضخم، حيث تتجاوز معدلاته الشهرية نسبة 50%， ويؤدي إلى انهيار العملة المحلية كما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى.²³

¹⁹ السيد محمد السريدي، الاقتصاد الكلي: النظرية والتطبيق القاهرة: الدار الجامعية، 2008، 243.

²⁰ إسماعيل محمد دعيس، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق عمان: دار اليازوري، 2013، 65.

²¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك القاهرة: مكتبة الزهراء، 1997، 276.

²² نزار كاظم الخباني، النقد والسياسة النقدية عمان: دار المناهج، 2015، 28.

²³ Milton Friedman, Money Mischief: Episodes in Monetary History ,New York: Harcourt Brace, 1992, 102.

المطلب الثالث: أسباب التضخم

تعود جذور التضخم إلى تفاعل معقد بين عوامل داخلية وأخرى خارجية، تُصنف عموماً إلى ثلاثة محاور:

• العوامل النقدية:

◦ من أبرزها التوسيع النقدي غير المدروس، كزيادة عرض النقود أو منح تسهيلات ائتمانية مفرطة من دون وجود نمو موازٍ في الإنتاج.²⁴

◦ كما تشمل السياسات المالية التي تعتمد على تمويل العجز عن طريق طباعة النقود، وهي إحدى المسببات الأساسية لحالات التضخم الجامح كما حدث في زيمبابوي سنة 2008²⁵

• العوامل الهيكيلية:

◦ مثل ضعف البنية الإنتاجية أو اعتماد الاقتصاد على قطاع واحد، ما يؤدي إلى اختناقات في جانب العرض ويؤدي ضغوطاً سعرية.²⁶

◦ إضافة إلى انخفاض كفاءة استخدام الموارد وتدني الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية الحيوية²⁷

• العوامل الخارجية:

◦ تتجسد في ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تقلبات السوق العالمية أو الأزمات الاقتصادية الدولية مثل أزمات النفط في السبعينيات.²⁸

²⁴أحمد رمزي محمد عبد العال، السياسة النقدية والتضخم القاهرة: المكتب العربي للمعرفة، 2010، 104.

²⁵عبد الحسين جليل، السياسات النقدية في البنوك المركزية عمان: دار المناهج، 2014، 184.

²⁶مصطفى جابر الله، السياسة الاقتصادية الكلية عمان: الإبتكار للنشر، 2018، 151.

²⁷زينب عوض الله، أساسيات الاقتصاد النقدي دمشق: منشورات جامعة دمشق، 2003، 247.

²⁸ Milton Friedman and Anna J. Schwartz, A Monetary History of the United States Princeton: Princeton University Press, 1963, 45.

◦ وأيضاً في تقلبات أسعار الصرف التي تؤدي إلى ارتفاع كلفة السلع المستوردة، مما ينعكس بشكل مباشر على المستوى العام للأسعار في الداخل.²⁹

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للتضخم

يؤدي التضخم إلى مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تمس كيان الاقتصاد الكلي ورفاه الأفراد، ويمكن تلخيصها في ما يلي:

◦ **تآكل القوة الشرائية**: إذ يفقد المواطنون القدرة على اقتناء نفس الكميات من السلع والخدمات التي كانوا يشترونها سابقاً بنفس المقدار من الدخل النقدي، مما يحدث فجوة في مستوى المعيشة.³⁰

◦ **تشوه الاستثمارات**: حيث يتحول المستثمران نحو أنشطة ذات طابع احتياطي أو مضاربي مثل العقارات أو الذهب، ما يؤدي إلى تراجع الاستثمار الإنتاجي في القطاعات الحقيقة للاقتصاد .³¹

◦ **اختلال ميزان المدفوعات**: نتيجة لارتفاع أسعار السلع المحلية وتراجع تنافسيتها في الأسواق العالمية، فضلاً عن ازدياد الاعتماد على الواردات بسبب ضعف الإنتاج المحلي.³²

◦ **زيادة الفقر واتساع الفجوة الطبقية**: يتأثر أصحاب الدخول الثابتة سلباً نتيجة ارتفاع الأسعار، بينما قد يستفيد أصحاب الأصول المالية والعقارية من تغيرات التضخم، مما يؤدي إلى اختلال في توزيع الدخل والثروة.³³

²⁹ صالح مفتاح، السياسة النقدية في الاقتصادات النامية الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، 128.

³⁰ سعيد الخضري، الاقتصاد النقدي والمصرفي القاهرة: دار الجمهورية، 1994، 250.

³¹ حسين بن هاني، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي الرياض: دار العلوم، 2015، 154.

³² أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة بين التضخم وفعالية السياسة النقدية القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2010، 110.

³³ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصادات النقود والبنوك القاهرة: مكتبة الزهراء، 1997، 329.

الفصل الثاني

**دور السياسة النقدية في استهداف
التضخم في الجزائر (2010–2022)**

المبحث الأول: حساب معدلات التضخم ومسارها التاريخي

المطلب الأول: حساب معدلات التضخم

1. من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)

يُعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك الأداة الأكثر شيوعاً واستخداماً لقياس معدلات التضخم في الجزائر، إذ يبني هذا المؤشر على أساس سلة من السلع والخدمات التي تعكس أنماط الإنفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية. ويقوم الديوان الوطني للإحصاء بجمع بيانات الأسعار شهرياً عبر تغطية 335 صنفاً موزعة على 11 فئة رئيسية مثل الأغذية، النقل، الصحة، والتعليم.³⁴

معادلة حساب التضخم وفقاً لمؤشر CPI:

$$\text{معدل التضخم} = 100 \times \left(\frac{\text{CPI العام الحالي} - \text{CPI العام السابق}}{\text{CPI العام السابق}} \right)$$

2. من خلال المعيير الضمني للناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator)

يستخدم هذا المؤشر لقياس التغير في مستوى الأسعار لكافة السلع والخدمات المنتجة محلياً، سواء الموجهة للسوق الداخلي أو تلك المصدرة، ما يجعله مؤشراً أوسع نطاقاً من

³⁴الديوان الوطني للإحصاء الجزائري، التقرير السنوي لأسعار المستهلك (2022)، 12.

مؤشر أسعار المستهلك. ويتميز بأنه يُظهر التحولات السعرية الناتجة عن التغيرات الهيكيلية والإنتاجية في الاقتصاد الكلي.

معادلة حساب المُعَيّر الضمني:

$$\text{معدل التضخم} = 100 \times \left(\frac{\text{CPI العام الحالي} - \text{CPI العام السابق}}{\text{CPI العام السابق}} \right)$$

المطلب الثاني: تاريخ التضخم في الجزائر (2010-2022)

تتسم مسيرة التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة بالتدبّب نتيجةً لتأثير الاقتصاد بعوامل خارجية وداخلية متشابكة:

الجدول (1) : معدلات التضخم في الفترة 2010-2022 و العوامل المؤثرة فيها

السنة	معدل التضخم (CPI)	العوامل المؤثرة
2010	3.9%	تعافي أسعار النفط (80 دولاراً للبرميل) ³⁵
2014	2.9%	هبوط حاد في أسعار النفط إلى 50 دولاراً للبرميل ³⁶
2016	6.4%	انخفاض قيمة الدينار بنسبة 20% ³⁷
2018	4.2%	تنفيذ إصلاحات ضريبية لكبح العجز المالي ³⁸
2020	2.4%	تراجع الطلب الكلي إثر جائحة كوفيد-19 ³⁹
2022	9.3%	صدمة ارتفاع أسعار الواردات لا سيما الحبوب والزيوت ⁴⁰

المصدر : من اعداد الطلبة بناءا على المعلومات الموجودة في المصادر

³⁵ صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ، 2011، 45.

³⁶ وزارة المالية الجزائرية، الميزانية العامة للدولة 2015، 22.

³⁷ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، 30.

³⁸ عبد الرزاق بن عمدة، السياسة النقدية في الجزائر الجزائر دار AlphaD، 2020، 150.

³⁹ منظمة التجارة العالمية، تأثير كوفيد-19 على الاقتصادات النامية 2021، 18.

⁴⁰ منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، أسعار السلع الأساسية 2022، 7.

ملاحظات تحليلية:

- **2010-2014** : فترة اتسمت نسبياً بالاستقرار نتيجة ارتفاع إيرادات النفط، مما دعم السياسة المالية والنقدية على حد سواء.
- **2016-2018** : بُرِزَ التضخم كنتيجة مباشرة لصدمات خارجية، لا سيما تخفيض قيمة الدينار وتأثيرات تقلبات الأسواق العالمية.
- **2020-2022** : ساد اضطراب اقتصادي حاد، بسبب الجائحة العالمية وال الحرب الأوكرانية، ما تسبب في تضخم مستورد حاد نتيجة لاعتماد الجزائر على الخارج.

المطلب الثالث: نوع التضخم السائد في الجزائر(2010-2022)

يمكن تصنيف طبيعة التضخم الذي شهدته الجزائر في هذه الفترة ضمن نمط "تضخم التكاليف" (Cost-Push Inflation)، وهو النوع الذي ينجم عن زيادة كلفة الإنتاج لا عن زيادة الطلب، ويعزى ذلك إلى عدة عوامل:

- الاعتماد المفرط على الواردات : تستورد الجزائر قرابة 70% من حاجاتها من السلع الاستهلاكية، ما يجعل الاقتصاد عرضة لصدمات الأسعار العالمية.⁴¹
- ضعف القطاع الإنتاجي المحلي : لا يسهم القطاع غير النفطي إلا بنسبة 40% من الناتج المحلي، مما يزيد من هشاشة الاقتصاد أمام الاضطرابات الخارجية.⁴²

⁴¹ مصطفى جاب الله، الاقتصاد الجزائري: التحديات والحلول عمان: الإبتكار للنشر، 2019، 88.

⁴² البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2021، 33.

. تقلبات أسعار الطاقة: باعتبار الجزائر مصدراً للنفط، فإن أي تذبذب في أسعار

المحروقات يؤثر فوراً على تكاليف النقل والتصنيع داخلياً.⁴³

المبحث الثاني: أثر تطبيق أدوات السياسة النقدية على معدلات التضخم(2010-2022)

المطلب الأول: أثر معدلات الاحتياطي الإجباري على التضخم

اتبعت السلطات النقدية سياسة تدريجية في رفع نسبة الاحتياطي الإجباري من 8% عام 2010 إلى 12% بحلول 2022، بهدف امتصاص السيولة الزائدة من النظام المصرفـي⁴⁴. وقد أسفـر ذلك عن انخفاض معدلات التضخم بين عامي 2016 و2018 من 6.4% إلى 4.2%， نتيجة تقليلـ قدرة البنوك على تقديم القروض⁴⁵. إلا أن هذه الأداة لم تفلح في كبح التضخم عام 2022 (9.3%)، بسبب ضعـف الأثر على السوق غير الرسمـي الذي يشكل جزءاً كبيرـاً من الاقتصاد.⁴⁶

المطلب الثاني: أثر سعر إعادة الخصم على التضخم

شهد سعر الخصم تغيـراً هيكـلـياً، إذ خـفض من 4% عام 2010 إلى 3.25% في 2020 لتحفيـز الاستثمار⁴⁷، ثم رـفع مجدـداً إلى 4% في 2022 في محاولة للحد من التضخم⁴⁸. ولكن التأثير

⁴³ Milton Friedman, Money Mischief: Episodes in Monetary History New York: Harcourt Brace, 1992, 102

⁴⁴ بنـك الجزائـر، تقرـير السياسـة النقدـية 2022، 15.

⁴⁵ حسين بن هاني، فعـالية الأـدوات النقدـية الـرياضـيـة: دار العـلوم، 2018، 67.

⁴⁶ زكريا الدورـي، السياسـة النقدـية في الدول النـامية الـأـردنـيـة: دار اليـازوريـ، 2021، 120.

⁴⁷ صندـوق النقدـ العربيـ، التـقرـير الـاقتصادـيـ الموحدـ 2020، 28.

كان محدوداً؛ فرغم نمو الائتمان بنسبة 67% سنوياً خلال الفترة 2010-2015⁴⁹، لم يترجم هذا إلى تراجع ملموس في التضخم. أما في 2022، فقد طفت الصدمات الخارجية (ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة عالمياً) على أثر هذه الأداة.⁵⁰

المطلب الثالث: أثر عمليات السوق المفتوحة على التضخم

تم تنفيذ عملية بيع وشراء لسندات الخزينة لتحقيق التوازن النقدي. بين عامي 2016 و2018، لجأ بنك الجزائر إلى بيع السندات لسحب السيولة، مما أسهم في خفض معدل التضخم إلى 4.2%. أما في 2020، وفي ظل الجائحة، اتبعت السلطات سياسة تيسيرية عبر شراء السندات وضخ السيولة لدعم النشاط الاقتصادي⁵²، ما ساهم في ارتفاع عرض النقود بنسبة 15% زيادة التضخم إلى 9.3% بحلول 2022.⁵³

المطلب الرابع: أثر أسعار الفائدة على التضخم

اتسمت أسعار الفائدة الحقيقية بالسلبية بين عامي 2010 و2016 (-1.5%), في محاولة لدعم النمو الاقتصادي عبر تشجيع الاستهلاك والاستثمار⁵⁴. غير أن هذه السياسة أدت إلى زيادة الضغط على الأسعار وارتفاع التضخم⁵⁵. في عام 2022، تم رفع أسعار الفائدة الحقيقة إلى

⁴⁸أحمد رمزي عبد العال، السياسة النقدية في مواجهة التضخم القاهرة: المكتب العربي للمعرفة، 2022، 55.

⁴⁹إسماعيل محمد هاشم، الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي القاهرة: دار النهضة، 2017، 44.

⁵⁰البنك المركزي الجزائري، نشرة المؤشرات النقدية 2023، 10.

⁵¹عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود القاهرة: الدار الجامعية، 2016، 178.

⁵²وزارة المالية، تقرير الاستجابة لجائحة كورونا 2021، 12.

⁵³نizar Kاظم الخبكي، السياسة النقدية واستقرار الأسعار عمان: دار المناهج، 2019، 90.

⁵⁴صالح مفتاح، الفائدة والتضخم في الاقتصاد الإسلامي الجزائري: ديوان المطبوعات، 2015، 60.

⁵⁵محمد أحمد الأفندي، النقود والسياسة النقدية القاهرة: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020، 132.

1.5% لاستهداف التضخم⁵⁶، غير أن أثر هذه الزيادة ظل محدوداً بسبب استمرارية ظاهرة "التضخم المستورد"⁵⁷

⁵⁶البنك الدولي، تقرير الاقتصاد الجزائري 2023، 14.

⁵⁷منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تقرير آفاق الاقتصاد الجزائري 2023، 19.

خاتمة

خاتمة

في ختام هذه الدراسة، يمكن التأكيد على أن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2022 واجهت تحديات متعددة في سعيها لاستهداف التضخم وضبط مستوياته، وذلك في ظل بيئة اقتصادية داخلية هشة وعوامل خارجية معقدة. فقد أظهرت النتائج أن فاعالية أدوات السياسة النقدية كانت متفاوتة بحسب طبيعة الظرف الاقتصادي، إذ تحقق بعض الاستقرار السعري في فترات معينة، لكنه لم يكن مستداماً بفعل هيمنة التضخم المستورد، وتقلبات أسعار المواد الأولية، وضعف الإنتاج المحلي، إلى جانب محدودية عمق النظام المالي وعدم فاعالية قنوات انتقال السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي.

كما أن الأدوات التقليدية كرفع نسبة الاحتياطي الإجباري أو تعديل سعر الخصم لم تكن كافية لامتصاص السيولة أو التأثير بفعالية على الكتلة النقدية المتداولة خارج النظام المصرفي. إضافة إلى ذلك، فإن غياب سوق مالية متطرفة وعدم استقلالية السياسة النقدية بشكل كامل، قلل من قدرة بنك الجزائر على إدارة التضخم بمرونة ونجاعة.

وبناءً عليه، فإن إصلاح السياسة النقدية في الجزائر يتطلب مقاربة شاملة، تتجاوز مجرد التعديلات الفنية للأدوات، إلى إعادة هيكلة البيئة الاقتصادية الكلية، عبر تعزيز الإنتاج المحلي، وتوسيع السوق المالية، وتنمية آليات التنسيق بين السياسة النقدية والمالية. كما يجب إيلاء أهمية كبرى لرقمنة القطاع المالي ومحاربة الاقتصاد الموازي، بما يسمح بتفعيل دور الأدوات النقدية التقليدية وتحقيق هدف استقرار الأسعار على نحو أكثر فاعالية واستدام

قائمة المصادر والمراجع

المصادر العربية

- ابن قدور علي، السياسة النقدية والتعاون الاقتصادي (عمان: دار الأول، 2010)، 36.
- أحمد رمزي عبد العال، السياسة النقدية في مواجهة التضخم (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2022)، 55.
- أحمد رمزي عبد العال، العلاقة بين التضخم وفعالية السياسة النقدية (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2010)، 104.
- إسماعيل محمد دعيس، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (عمان: دار اليازوري، 2013)، 65.
- إسماعيل محمد هاشم، الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي (القاهرة: دار النهضة، 2017)، 44.
- إسماعيل محمد هاشم، السياسات النقدية الحديثة (القاهرة: دار النهضة، 2009)، 88.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017
- بنك الجزائر، تقرير السياسة النقدية 2022
- البنك الدولي، تقرير الاقتصاد الجزائري 2023
- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2021
- البنك المركزي الجزائري، نشرة المؤشرات النقدية 2023
- حسين بن هاني، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي (الرياض: دار العلوم، 2015)
- حسين بن هاني، فعالية الأدوات النقدية (الرياض: دار العلوم، 2018)
- الديوان الوطني للإحصاء الجزائري، التقرير السنوي لأسعار المستهلك (2022)
- زكرياء الدوري، البنوك المركزية والسياسات النقدية (الأردن: دار اليازوري، 2006)
- زكرياء الدوري، السياسة النقدية في الدول النامية (الأردن: دار اليازوري، 2021)
- زينب عوض الله، أساسيات الاقتصاد النقدي (دمشق: منشورات جامعة دمشق، 2003)
- سعيد الخضري، الاقتصاد النقدي والمصرفي (القاهرة: دار الجمهورية، 1994)
- السيد محمد السردي، الاقتصاد الكلي: النظرية والتطبيق (القاهرة: الدار الجامعية، 2008)

- صالح مفتاح، السياسة النقدية في الاقتصادات النامية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010)
- صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (2011)
- عبد الحسين جليل، السياسات النقدية في البنوك المركزية (عمان: دار المناهج، 2014)
- عبد الرزاق بن عمّرة، السياسة النقدية من خلال الانتقال والتأثير (الجزائر: دار AlphaD، 2020)
- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود (القاهرة: الدار الجامعية، 2016)
- غازي حسين عناية، التضخم المالي (بيروت: دار الجيل، 1992)
- محمد أحمد الأفدي، النقود والسياسة النقدية (القاهرة: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020)
- مصطفى جاب الله، الاقتصاد الجزائري: التحديات والحلول (عمان: الإبتكار للنشر، 2019)
- منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، أسعار السلع الأساسية 2022
- منظمة التجارة العالمية، تأثير كوفيد-19 على الاقتصادات النامية (2021)
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تقرير آفاق الاقتصاد الجزائري (2023)
- نزار كاظم الخيكاني، السياسة النقدية واستقرار الأسعار (عمان: دار المناهج، 2019)
- وزارة المالية الجزائرية، الميزانية العامة للدولة 2015
- وزارة المالية، تقرير الاستجابة لجائحة كورونا (2021)
- وليد بشيفي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي (الإمارات: دار الكتاب الجامعي، 2017)

المصادر الأجنبية

- Arthur C. Pigou, *The Economics of Welfare* (London: Macmillan, 1920), 45.
- Immanuel Kant, *Critique of Practical Reason* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), 45.
- John Brather, *Monetary Policy and Central Banking* (New York: Palgrave Macmillan, 2005), 78.
- John Maynard Keynes, *The General Theory of Employment, Interest and Money* (London: Palgrave Macmillan, 1936), 78.
- John Maynard Keynes, *The General Theory of Employment, Interest, and Money* (London: Palgrave Macmillan, 1936), 102.
- Milton Friedman and Anna J. Schwartz, *A Monetary History of the United States* (Princeton: Princeton University Press, 1963), 45.
- Milton Friedman, *A Monetary History of the United States* (Princeton: Princeton University Press, 1963), 45.
- Milton Friedman, *Money Mischief: Episodes in Monetary History* (New York: Harcourt Brace, 1992), 102.
- Milton Friedman, *Money Mischief: Episodes in Monetary History* (New York: Harcourt Brace1992), 102.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى فعالية أدوات السياسة النقدية في استهداف معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010–2022، وهي فترة تميزت بأزمات اقتصادية داخلية وخارجية متعددة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والكمي، مستعينة ببيانات رسمية من بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء. وقد بيّنت النتائج أن السياسة النقدية واجهت صعوبات في كبح التضخم بسبب تأثير العوامل الخارجية كالتضخم المستورد، وضعف قنوات انتقال الأثر النقدي، وهيمنة الاقتصاد غير الرسمي. توصي الدراسة بإصلاح هيكلي شامل لتعزيز فعالية السياسة النقدية، لا سيما من خلال تنويع الإنتاج المحلي وتطوير السوق المالية.

الكلمات المفتاحية:

السياسة النقدية، التضخم، بنك الجزائر، أدوات نقدية، الاقتصاد الجزائري، الفترة 2010–2022.

Abstract

This study aims to evaluate the effectiveness of monetary policy tools in targeting inflation in Algeria during the period 2010–2022, a phase marked by successive domestic and global economic shocks. The research employed both descriptive and quantitative methodologies, drawing on official data from the Bank of Algeria and the National Statistics Office. The findings indicate that monetary policy struggled to control inflation due to external factors such as imported inflation, weak transmission mechanisms, and the dominance of the informal sector. The study recommends a structural reform to enhance the effectiveness of monetary policy, particularly through production diversification and financial market development.

Keywords:

Monetary policy, inflation, Bank of Algeria, monetary tools, Algerian economy, 2010–2022.

Résumé de l'étude

Cette étude vise à analyser l'efficacité des instruments de la politique monétaire dans la maîtrise de l'inflation en Algérie durant la période 2010–2022, marquée par une succession de chocs économiques internes et externes. La recherche s'appuie sur une approche descriptive et quantitative, en utilisant les données officielles de la Banque d'Algérie et de l'Office National des Statistiques. Les résultats révèlent que la politique monétaire a rencontré des difficultés à contenir l'inflation, en raison de facteurs externes comme l'inflation importée, la faiblesse des mécanismes de transmission et l'importance du secteur informel. L'étude recommande une réforme structurelle pour renforcer l'efficacité de la politique monétaire, notamment par la diversification de la production locale et le développement du marché financier.

Mots-clés :

Politique monétaire, inflation, Banque d'Algérie, instruments monétaires, économie algérienne, 2010–2022.